



شرح موجز للسبب المحتمل للسلطات الأجنبية

(ابريل/نيسان 2022)

مكتب الشؤون الدولية
الشعبة الجنائية
وزارة العدل الأميركية

تهدف هذه الوثيقة إلى تزويد السلطات الأجنبية بفهم أساسي للمعيار القانوني للسبب المحتمل بموجب قوانين الولايات المتحدة الأميركية. إنها لا تتناول قضية السبب المحتمل بشكل شامل. بدلاً من ذلك، هي تحدد المفاهيم الأساسية التي تهدف إلى تزويد غير الممارسين لقوانين الولايات المتحدة بمعرفة كافية بهذا المعيار القانوني لمساعدتهم في صياغة طلبات المساعدة التي تعتمد على تلبية معيار السبب المحتمل. لا يوجد في هذه الوثيقة ما يُقصد منه إنشاء أي حقوق موضوعية أو إجرائية أو دفاعات أو امتيازات أو مزايا قابلة للتنفيذ في أي مسألة إدارية أو مدنية أو جنائية من قبل أي طرف خاص.

شرح موجز للسبب المحتمل للسلطات الأجنبية

السبب المحتمل هو أحد متطلبات التعديل الرابع لدستور الولايات المتحدة، والذي ينص على أنه "... لن تصدر أي أوامر قضائية، إلا على سبب محتمل، مدعوم باليمين أو إقرار، وبشكل خاص مع وصف المكان الذي سيتم تفتيشه والأشخاص أو الأشياء التي سيتم ضبطها". يسمح هذا المطلب للمحاكم الأميركية بإصدار أوامر تفتيش لإجراء عمليات تفتيش فقط عندما يتمكن المدعي العام من إثبات، من خلال إفادة خطية مشفوعة باليمين من أحد وكلاء إنفاذ القانون الأميركيين، أن هناك سبباً محتملاً للاعتقاد بأن جريمة قد ارتكبت وأنه من المرجح أنه سيتم العثور على أدلة على تلك الجريمة في المكان الذي سيتم تفتيشه. وبالمثل، لا اعتقال الأشخاص، يجب على المحكمة أن تجد أن هناك سبباً محتملاً للاعتقاد بأن جريمة قد ارتكبت وأنه من المرجح أن يكون الشخص الذي سيتم اعتقاله قد ارتكب الجريمة.

لوفاء بمعيار السبب المحتمل، من الضروري أن تتوفر (1) معلومات موثوقة بشكل معقول (2) كافية لتبرير توخي الحذر المعقول في الاعتقاد بأن جريمة قد ارتكبت. تم تطوير هذا المعيار بمزيد من التفصيل بموجب الاجتهاد القضائي للمحكمة العليا للولايات المتحدة. في حين أن هذه المجموعة من الاجتهادات القضائية معقدة، فإن ما يلي هو شرح مبسط للمساعدة في تحضير طلبات المساعدة أو تسليم وترحيل المجرمين إلى الولايات المتحدة التي تتطلب استيفاء معيار السبب المحتمل.

يتطلب العامل الأول أن تكون المعلومات موثوقة. يمكن استيفاء هذا المطلب ببضعة طرق، أكثرها شيوعاً هو افتراض أن المعلومات موثوقة إذا كان مصدرها مواطناً عادياً أو أحد وكلاء إنفاذ القانون أو مسؤول حكومي آخر. إذا كان المصدر شخصاً مجرمًا، فقد يتطلب الأمر مزيداً من الدعم لإثبات موثوقية المعلومات. يمكن القيام بذلك من خلال إظهار، على سبيل المثال، أن (أ) المعلومات التي وردت من هذا المصدر قد أثبتت موثوقيتها في الماضي؛ (ب) أن مصدر المعلومات يعرض نفسه أيضاً لخطر الإدانة من خلال تقديم المعلومات؛ أو (ج) أن الكثير من المعلومات المقدمة مؤيدة بشكل مستقل وبذلك توجد أسباب معقولة للاعتقاد بأن الجزء المتبقي غير المثبت من المعلومات صحيح.

لوفاء بمعيار العامل الثاني، من المفيد إظهار أن معلومات المصدر مبنية على الملاحظة الشخصية. قد يكون طلب إصدار مذكرة اعتقال كافياً إذا احتوت على ملاحظات شخصية تجعله يبدو محتملاً أن الشخص الذي سيجري اعتقاله قد ارتكب جريمة (على سبيل المثال، المصدر شاهد الشخص يرتكب الجريمة، أو لم يشاهد مرتكب الجريمة، لكنه تعرّف على صوته، أو شاهد أدلة مادية تربط الشخص بالجريمة، إلخ). يجب أن يُظهر طلب إصدار أمر بالتفتيش ملاحظات شخصية تبين أن جريمة قد ارتكبت وأنه من المرجح في الوقت الحاضر أن المكان الذي يجب تفتيشه يحتوي على أدلة محددة. يجب أن تكون المعلومات المقدمة حديثة وإلا فإنه يمكن لأي محكمة أميركية أن ترفض الطلب على اعتبار أن وقتاً طويلاً قد مضى منذ تم الاعتقاد بأن الأدلة موجودة في المكان الذي سيجري تفتيشه بحيث يكون قد تم نقل الأدلة.

إذا لم تكن المعلومات مبنية على الملاحظة الشخصية للمصدر، يجب أن تكون مؤيدة بشكل كافٍ من خلال تحقيق مستقل لكي تتمكن أي محكمة أميركية من الاستنتاج بأنه من المحتمل أن المعلومات صحيحة.

سواء كان المدعون العامون الأميركيون يعملون في قضية محلية أو نيابة عن سلطة أجنبية تبعاً لطلب المساعدة القانونية المتبادلة أو طلب تسليم وترحيل مجرمين، عليهم بشكل عام إثبات السبب المحتمل لضمان الحصول على أمر من المحكمة (1) لتفتيش مكان وضبط الأدلة أو العائدات المتأتمية من الجريمة؛ (2) لاعتقال شخص بناء على الاعتقاد بأن الشخص قد ارتكب جريمة؛ أو (3) التسبب في إنتاج محتوى الاتصالات من الاتصالات ومقدمي الخدمات الإلكترونية الآخرين. تطرح الأمثلة التالية سيناريوهات قد تفي بالسبب المحتمل من أجل أن تصدر أي محكمة أمر تفتيش لمكان أو حساب رقمي أو أن تصدر مذكرة اعتقال بحق الشخص.

أمثلة

المثال رقم 1: تم سرقة مصرف محلي في وقت متأخر من الليل. يقوم الشخص "ع"، المعروف للشرطة بأنه مجرم، بإعلام الشرطة أن الشخص "ي" هو الذي سرق المصرف. لا يدعي الشخص "ع" أنه كان شاهداً على الجريمة. لا يذكر الشخص "ع" أيضاً كيف علم أن الشخص "ي" قد سرق المصرف. لا تقدم الشرطة أي معلومات أخرى تربط الشخص "ي" بالجريمة.

إذا تم تقديم هذه المعلومات في طلب لتفتيش منزل الشخص "ي"، فمن المرجح أن تجد السلطة القضائية أنه لا يوجد سبب محتمل وسترفض إصدار أمر بتفتيش منزل الشخص "ي" أو باعتقاله. أولاً، الشخص "ع"، وهو مجرم معروف، لا يبدو أنه شخص ذو مصداقية ويُعتمد عليه. في هذه الحالة، قد يكون الشخص "ع" قد اختلق القصة بأكملها لتحقيق دافع خفي (ربما يكون الشخص "ع" في الحقيقة هو الذي ارتكب الجريمة وأراد أن يضلّل الشرطة في تحقيقاتهم، أو ربما يريد الحصول على استحسان الشرطة لتجنب اتهامه بارتكاب جرائم أخرى). إضافة إلى ذلك، لم يذكر الشخص "ع" أنه شاهد الشخص "ي" يسرق المصرف، ولم يُبح بمصدر معلوماته حول الشخص "ي". لم تقدم الشرطة أي معلومات داعمة أخرى فيما يتعلّق بالشخص "ي" والتي قد تعوّض عن افتقار الشخص "ع" إلى الموثوقية والمصداقية. أخيراً، لم يتم توفير معلومات تبيّن أنه من المرجح أن أدلة الجريمة موجودة في منزل الشخص "ي" (قد يكون هذا استنتاجاً معقولاً إذا تم إجراء البحث بعد السرقة بفترة وجيزة؛ (انظر العبارة المكتوبة بخط مائل في المثال رقم 4).

المثال رقم 2: سُرق مصرف في وقت متأخر من الليل. تصل الشرطة إلى الموقع وتقابل الشخص "س" الذي يخبرهم أنه حارس الأمن المسائي في المصرف وأنه كان مناوباً في الليلة التي حدثت فيها السرقة. يقول الشخص "س" أنه رأى الشخص "ص" يخترق إحدى نوافذ المصرف ويسرق مالا من الخزانة ويفر هارباً باتجاه منزل الشخص "ص". يعطي الشخص "س" للشرطة وصفاً عاماً للمظهر البدني للسارق، ويصوره على أن طوله 1.25 مترًا ويرتدي ملابس سوداء وذو بشرة شاحبة. الشخص "س" متأكد أنه الشخص "ص" لأن الشخص "س" قد رأى الشخص "ص" الليلة الماضية ينظر حوله خارج المصرف، وأنه تبع الشخص "ص" وراه يدخل بناحية شقق، ومن خلال الشباك رأى أن الشخص "ص" يسكن في شقة في الطابق الأول. الشخص "س" لديه سجل لا تشوبه شائبة على مدار حياته المهنية الطويلة كحارس أمن. عندما عُرضت عليه سلسلة من الصور الفوتوغرافية التي التقطت لأفراد مختلفين، بما في ذلك الشخص "ص"، حدّد الشخص "س" صورة الشخص "ص" على أنها صورة السارق.

هنا، من المرجح أن يجد قاضٍ أميركي أن السبب المحتمل موجود وسيصدر أمر تفتيش لمنزل الشخص "ص". كان الشخص "س" على الأرجح ذو مصداقية لأنه مواطن عادي يمكن اعتباره أقواله جديرة بالثقة. كان لدى الشخص "س" أيضًا أساسًا كافيًا من المعرفة لذكره أن الشخص "ص" قد ارتكب السرقة لأنه: (1) كان الشخص "س" مناوبًا في عمله وقت حدوث السرقة وشاهد السرقة أثناء حدوثها، و (2) حدّد الشخص "س" صورة الشخص "ص" على أنها صورة الشخص الذي رآه يسرق المصرف. من المعقول الاستنتاج أن أدلة السرقة موجودة في منزل الشخص "ص" لأن السرقة حدثت في الليلة السابقة ورأى الشخص "س" الشخص "ص" يفِر من المكان باتجاه منزله. انظر العبارة المكتوبة بالحرف المائل في المثال رقم 4 لمزيد من المناقشة حول أهمية السعي للحصول على مذكرة تفتيش بأسرع ما يمكن بعد ارتكاب أي جريمة. يُرجى أيضًا ملاحظة أن القاضي سيصدر مذكرة تفتيش لشقة "ص" فقط، وليس لمبنى الشقق بأكمله.

المثال رقم 3: سُرق مصرفًا محليًا الليلة الماضية. يأتي الشخص "ج" إلى قسم الشرطة في اليوم التالي ليخبرهم أنه رأى الشخص "ك" يدخل إلى المصرف ويعود إلى سيارته ومعه النقود المسروقة. يشرح الشخص "ج" أنه كان سائق سيارة الهروب ليلية السرقة. يعترف الشخص "ج" أنه (1) في الليلة السابقة، خطط هو والشخص "ك" العملية معًا واتفقا على تخيئة أدلة وعائدات الجريمة في منزل الشخص "ك"؛ و (2) كانت مسؤولية الشخص "ج" الوحيدة هي قيادة سيارة الهروب. وصف الشخص "ج" أيضًا سيارة الهروب. بالرغم من أن الشخص "ج" يدرك أنه يدين نفسه بالحضور إلى قسم الشرطة، إلا أن ضميره كان يؤنبه لمشاركته في الجريمة. يصف الشخص "ج" الشخص "ك" على أنه السارق عندما تُعرض عليه سلسلة من الصور الفوتوغرافية، ويوضح أن الشخص "ك" كان يلبس سروالاً أسود وسترة سوداء وكان على عليه وشم أحمر على شكل ثعبان في ليلية السرقة. لدى الشرطة بعض المعلومات التي تربط الشخصين "ج" و "ك" بالجريمة، بما في ذلك حقيقة أن عدة شهود آخرين رأوا شخصين يفران من مسرح الجريمة في نوع سيارة الهروب التي وصفها الشخص "ج".

هنا، من المرجح أن يوافق قاضٍ أميركي على إصدار أمر تفتيش لمنزل الشخص "ك" إذا طُلب ذلك بعد حدوث السرقة بوقت قصير (انظر أيضًا العبارة المكتوبة بخط مائل في المثال رقم 4). في حين أن الشخص "ج" مجرم، قد تكون أقواله موثوقة بما فيه الكفاية لأنه، من خلال الإدلاء بها، جرّم الشخص "ج" نفسه أيضًا باعتباره شريكًا في الجريمة. بالإضافة إلى ذلك، تؤيد معلومات أخرى جمعتها الشرطة أقوال الشخص "ج"، وبذلك فإنه من المرجح أن هناك أدلة كافية للاستنتاج أن الشخص "ك" هو بالفعل من ارتكب السرقة وأخذ الأدلة وعائدات الجريمة إلى منزله.

المثال رقم 4: تقوم الشرطة بمداهمة قاعدة منظمة تهريب مخدرات وتضبط جهاز كمبيوتر يحتوي على رسائل بريد إلكتروني مخزنة تشير إلى تلقي رسائل تناقش الاتجار بالمخدرات من حساب البريد الإلكتروني cocaine@hotmail.com هوتميل بعنوان واحد قبل المداهمة. أشار محتوى هذه الرسائل إلى اتصالات أخرى تتعلق بالاتجار بالمخدرات. لم يتم استرداد أي رسائل أخرى تتضمن حسابات بريد إلكتروني أخرى.

من المُرجَّح أن يستنتج قاضٍ أميركي أنه يوجد سبب محتمل للاعتقاد أن الحساب cocaine@hotmail.com يحتوي على أدلة تتعلق بالاتجار بالمخدرات. تظهر الأدلة المادية المضبوطة أن الحساب كان متورطاً في الاتصالات المتعلقة بالاتجار بالمخدرات، وأنه من الواضح من الرسائل أن هناك اتصالات حديثة أخرى تتعلق بالاتجار بالمخدرات قد تم تنفيذها. من المعقول الاستنتاج أن هذا الحساب كان متورطاً في الاتصالات الأخرى، بسبب تكرار الرسائل، وحقيقة عدم وجود حسابات بريد إلكتروني أخرى قيد الاستخدام. من المهم ملاحظة أنه إذا كانت الرسائل قديمة (أكثر من عام واحد على سبيل المثال)، فقد لا يكون هناك سبب محتمل، لأنه لن يكون من المحتمل أن تكون الرسائل ظلت مخزنة من قِبَل هوتميل.

المثال رقم 5: تتصل الشخص "هـ" بالشرطة لتخبرهم أنها تعتقد أن الشخص "د" ارتكب جريمة. ترفض الشخص "هـ" التعريف عن نفسها. مع ذلك، هي تقول أن الشخص "د" قتل شاباً أبيض، يبلغ من العمر حوالي 20 عامًا وطوله حوالي 1.75 مترًا، متوسط البنية وكان يرتدي زي كرة القدم. قبل إنهاء المكالمة، تقول الشخص "هـ" أن عنوان منزل الشخص "د" 19 شارع إلم. تتحقق الشرطة وتقرّر أن الشخص "ش"، الذي يطابق وصف الضحية الذي قدمته الشخص "هـ" قد تم الإبلاغ في اليوم السابق بأنه مفقود عندما لم يعد إلى المنزل بعد تمرين كرة القدم. تؤكد الشرطة أيضًا أن الشخص "د" يسكن في 19 شارع إلم. يتحدث المحققون أيضًا مع أفراد آخرين الذين رأوا الشخص "د" والشخص "ش" يتجادلان قبل اختفاء الشخص "ش". تطلب الشرطة مذكرة تفتيش وضبط للموقع على العنوان 19 شارع إلم لكي تجد أدلة على جريمة القتل.

هنا، من المُرجَّح أن يجد أي قاضي سببًا محتملاً لطلب مذكرة بالتفتيش والضبط. على الرغم من أن المُخبرة (أ) مجهولة الهوية ولا يمكن إثبات مصداقيتها؛ و (ب) لم تقدّم الأساس لمعرفةها بأن الشخص "د" قد ارتكب جريمة القتل، إلا أنه يُحتمل أن تعوّض أقوالها المفصّلة مع شهادة مؤيدة عن نقص المعلومات. بالتالي، فإن القاضي، عندما يُقدّم له طلبًا لتفتيش مكان مُحدّد لثمار محدّدة لجريمة، من الأرجح أن يجد سببًا محتملاً.

ملخص

للحصول على مذكرة تفتيش من الولايات المتحدة، يجب أن يفي وصف الحقائق في الطلب، إلى أقصى حدٍ ممكن، بالمعايير التالية:

1. يجب أن يصف الطلب مكانًا محدّدًا لتفتيشه وعناصر محدّدة ليتم ضبطها.
2. يجب أن يكون مصدر (مصادر) المعلومات التي استند إليها الطلب ذات مصداقية. يُعتبر المصدر عادة ذو مصداقية إذا كان مواطنًا عاديًا أو كانت مواطنة عادية أو من مسؤولي إنفاذ القانون أو مسؤول حكومي آخر. إذا كان المصدر مجرمًا، يجب تقديم المزيد من الدعم لإثبات موثوقية المعلومات. افعلوا ذلك بإظهار، على سبيل المثال، أن (أ) المعلومات الواردة من هذا الشخص قد أثبتت مصداقيتها في الماضي؛ (ب) مصدر المعلومات يخاطر أيضًا بتعريض نفسه للإدانة من خلال تقديمه المعلومات؛ أو (ت) المعلومات المقدمة دقيقة للغاية لدرجة أنه يجب أن تكون صحيحة.
3. مصدر (مصادر) المعلومات يجب أن تصف الملاحظات الشخصية التي تجعل الأمر يبدو محتملاً بأن جريمة قد ارتكبت، وأنه من المحتمل أن أدلة الجريمة ستوجد في المكان الذي سيجري تفتيشه. قدموا أساس المعرفة بالحقائق المذكورة (على سبيل المثال، كيف شاهد المصدر أو سمع أو من نواح أخرى أدرك الحقائق ذات الصلة). يجب لهذه الحقائق أن تظهر احتمالاً بأن جريمة قد ارتكبت. عادة لا تكفي تلاوة استنتاجات المحققين؛ بدلاً من ذلك، يُرجى تلخيص الأدلة الداعمة لتلك الاستنتاجات.

4. في حالة عدم وجود تفسير لأساس معرفة المصدر (المصادر) قَدِّمُوا وصفًا للأدلة التي كشفها المحققون التي تؤيد أقوال المصدر (المصادر).
5. يجب أن لا تكون المعلومات قديمة جدًا، وإلا فسوف تستنتج المحكمة أنه لم يعد هناك احتمال بوجود الأدلة في المكان الذي سيجري تفتيشه.